



أكتوبر 2025

منظمة اللاعنّف لتعزّيز السلام | NONVIOLENT PEACEFORCE

النساء في نينوى: من تحمّل إرث الصراعات إلى الريادة في السلام والأمن



Illustration by: Haider Noman Ibraheem of Al Jazeera English/Wikimedia Commons, Shayan Nuradeen © 2025

للاتصال

وفاء علي

مديرة قسم السياسة والمناصرة، العراق
WAFALI@NONVIOLENTPEACEFORCE.ORG

ريام ظاهر حيدر

مسؤولة السياسة والمناصرة، العراق
NPIQ.PD@NONVIOLENTPEACEFORCE.ORG

السياق:

رغم إدراج النساء رسميًا ودستوريًا في الحياة العامة في العراق، إلا أنهن يواجهن قيودًا كبيرة على قدرتهن في المشاركة السياسية. فنتيجة لإرث الصراعات والتمييز الممنهج، غالبًا ما يكون حيزهن في القيادة واتخاذ القرار محدودًا. في الواقع، لم تؤد دورات الصراعات العنيفة إلى تدهور حاد في مستوى المعيشة وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية لجميع السكان فحسب، بل خلفت آثارًا مَرَكِبَةً ومحددة على النساء. وتُعد محافظة نينوى، التي تحملت أثقل تبعات حكم ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بين عامي 2014 و2017، مثالًا حيًا على هذه التحديات. إذ أدّى تراجع جودة التعليم وصعوبة الوصول إليه، وما ترتب عليه من تقلص فرص كسب العيش والمشاركة الاجتماعية والسياسية والثقافية، إلى تعزيز الأعراف الأبوية وتقييد دور النساء في المجتمع، مما خلق هشاشات متعددة المستويات تُضعف قدرتهن على ممارسة القيادة والتأثير. ومع ذلك، أثبتت النساء العراقيات باستمرار قدرتهن على القيادة وتحمل الصعاب، خاصة من خلال تجاوزهن محنًا لا توصف. فالمرأة العراقية تنسج أدوارًا معقدة ومتعددة من ضحية هشاشات مركبة إلى فاعلة قيادية وبنّاءة للسلام عبر مساحات تقاطع فيها الحقوق والأمن والاعتراف.

إن تحليل هذه الديناميكيات أمر ضروري لفهم العقبات المستمرة وكذلك الفرص المتاحة أمام دور النساء في مشهد السلام والأمن في العراق. إن النظر إلى تجارب النساء المعيشة من منظور الحقوق والقيادة والتمييز البنيوي يساعد في فهم "العمل غير المكتمل" لأجندة المرأة والسلام والأمن (WPS)، حيث لا يزال هناك فجوة بين الالتزامات الوطنية وترجمتها إلى واقع يومي للنساء العراقيات. واستنادًا إلى ملاحظات واستنتاجات من عمل منظمة منع العنف ونشر السلام (Nonviolent Peaceforce - NP) في نينوى، يستكشف هذا الموجز كيف تتشكل أدوار النساء وتقيّد عمليًا، مع تحديد المساحات التي تقود فيها النساء بالفعل جهود الحماية وبناء السلام. ويهدف إلى تزويد صناع السياسات والممارسين والجهات المانحة بخطوات ملموسة لتعزيز دور النساء في مجالي السلام والأمن، وضمان أن تتحول الالتزامات الوطنية ضمن أجندة المرأة والسلام والأمن إلى نتائج ملموسة على الأرض.

التحديات

كما أُشير أعلاه، ما زالت العقبات المتجذّرة في إرث الصراعات والتمييز البنيوي تُقيّد دور النساء في العراق. وتشمل أبرز القضايا:

1. عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات الأساسية

تواجه النساء في نينوى صعوبات مضاعفة في الحصول على الخدمات بسبب الأعراف الثقافية التي تفرض عقبات ومخاطر إضافية. وغالبًا ما تعيق الأعراف الاجتماعية حركة النساء إلى مراكز الأقضية أو إلى مدينة الموصل، عاصمة نينوى، للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والقانونية والمعيشية وغيرها، إذ تُوصم النساء اللاتي يسافرن بمفردهن، مما يؤدي إلى لفت انتباه غير مرغوب فيه، وإطلاق الشائعات، وغياب القبول الاجتماعي. علاوة على ذلك، فإن فرص النساء والفتيات في التعليم، خاصة في المناطق الريفية من المحافظة، غالبًا ما تتأثر سلبيًا بسبب محدودية الموارد. تعاني العديد من المدارس من نقص في المعلمين وقاعات الدراسة، وبما أن التعليم المختلط غير مقبول، تضطر المدارس إلى اعتماد نظام "الدوام بالتناوب". تؤدي هذه الترتيبات إلى اضطراب العديد من الأسر إلى سحب بناتهن من المدارس بسبب أوقات الدوام غير المناسبة.

2. إرث الصراع وتغيّر أدوار النساء في المجتمع

إن العدد الكبير من الأسر التي تعيلها نساء في العراق في أعقاب فظائع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) يمثل صدمة للثقافات التقليدية في نينوى، حيث لم تكن النساء تقليدياً مسؤولات عن إعالة أسرهن. أصبحت المزيد من النساء يتحملن عبئاً مزدوجاً يتمثل في كونهن الراعية الأساسية ومقدّمة العمل المنزلي، بالإضافة إلى كونهن المعيل المالي الرئيسي للأسرة. ويشمل ذلك النساء النازحات والعائدات، واللواتي لا يتاح لهن في الغالب الحصول على التعليم، ولا تتوفر لهن سوى فرص عمل محدودة. في ظل هذا السياق من ضعف الوصول والوصم الاجتماعي، تواجه النساء صراعاً شاقاً في التعامل مع المساحات التي يهيمن عليها الرجال والقيام بأدوارهن بفعالية.

3. الصدمات النفسية غير المعالجة

ما زالت النساء اللواتي نجون من فظائع تنظيم داعش، بما في ذلك الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، يعانين من آثار نفسية عميقة. إن إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي محدودة للغاية، خاصة في المناطق الريفية. ومن هذا المنطلق، تظل الحاجة ملحة لتوفير دعم شامل يساعد هؤلاء النساء على التكيف مع الصعوبات النفسية والعاطفية المستمرة التي يعانين منها.

4. الحواجز أمام المشاركة في عمليات السلام والأمن

رغم أن نساء نينوى يستطعن، وقد شغلن فعلاً، مناصب عامة في مجتمعاتهن، فإن الأدوار التقليدية للنساء تتجسد أيضاً في "القوة الناعمة" التي لا تُفهم أو تُقدّر غالباً حق قدرها. في العديد من الأسر التقليدية، تلعب الأم، خصوصاً الجدّات أو كبيرات السن، دوراً محورياً، وغالباً ما يؤثر نفوذهن في القرارات العائلية الكبرى على مجريات الأحداث، سواء باتجاه السلام أو باتجاه مغاير. لم يُولَ هذا الشكل من القوة الناعمة سوى قدر ضئيل من الاهتمام في البحوث والسياسات وتصميم البرامج، مما يمنع استثمار إمكانات النساء وقدرتهن بشكل كامل. ويرتبط ذلك بالتصورات الأبوية التي تختزل النساء في دور مقدّمات الرعاية، دون أن تعكس الطرق المتعددة التي تشارك بها النساء فعلياً في ديناميكيات المجتمع، بما في ذلك جهود إدارة النزاعات وبناء السلام.

5. ضعف تمثيل النساء في الهياكل الأمنية

تُعد النساء في نينوى من أكثر الفئات تضرراً من العنف الأسري والابتزاز الإلكتروني. ورغم وجود بنى أمنية وقانونية راسخة، إلا أن عدد النساء العاملات في أجهزة إنفاذ القانون محدود للغاية، وفي العديد من مناطق نينوى لا توجد عناصر أمنية نسائية على الإطلاق. ويُعد هذا النقص عاملاً رئيسياً يثني النساء اللواتي يتعرضن للعنف عن طلب المساعدة والخدمات التي تضمن سلامتهن.

6. احتياجات العدالة الانتقالية غير الملّاة

بوصفها محافظة الصمود والبقاء، تواصل نينوى إعادة بناء نفسها، بما في ذلك جميع مكونات العدالة الانتقالية الضرورية للتعافي الجماعي للمجتمع. لقد أحرز بعض التقدم الإيجابي فيما يخص احتياجات النساء ومشاركتهن في قضايا العدالة الانتقالية، من بين ذلك إقرار "قانون الناجيات الإيزيديات". ومع ذلك، بالنسبة للعديد من النساء، بمن فيهن الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بتنظيم داعش، تبقى الجراح مفتوحة والاحتياجات غير ملّاة. ويتفاقم ذلك بسبب عدم اكتمال إعادة تأهيل البنى التحتية، وببطء عمليات استخراج المقابر الجماعية، واستمرار غياب المفقودين جراء جرائم التنظيم.

الاستجابات المحلية وتعزيز دور النساء الإيجابي

منذ بدء عمل منظمة (NP) في نينوى، تم التركيز على الاستثمار في البنى المحلية للسلام، بما في ذلك فرق السلام النسائية (WPTs) - وهي مجاميع من النساء تعمل بشكل تطوعي نحو إدراك السلام في مجتمعاتهن بالتعاون مع NP. وقد أثبتت تجارب النساء في مواقع وسياقات مختلفة في داخل نينوى -رغم تنوعها- أثرًا إيجابيًا على صعيد الحماية، ومناهضة التطبيع مع العنف والإقصاء، وتعزيز أدوار النساء في السلام والأمن. فالنساء من المجتمعات النازحة داخليًا، مثل جنوب الموصل وتلعفر وسنجار والبعا، بالإضافة إلى العائدات والناجيات من جرائم داعش، لعبن دورًا محوريًا في قيادة مبادرات مجتمعية حديثة لتعزيز التعايش السلمي وسد فجوات الثقة بين المجتمع وأصحاب الواجب المكلفين.

في قرية حردان، التي كانت قد رفضت بشكل جماعي في السابق أي جهود للسلام، تقود شابة إيزيدية من فريق السلام النسائي المبادرات المحلية كمثال يُحتذى به. إذ كان فريق حردان في طليعة الجهود الرامية لتحسين الخدمات المجتمعية، كما بادر بتنظيم تبادلات وأنشطة مشتركة مع فرق السلام المجتمعية (CPTs) من مجموعات عرقية أخرى. وكل خطوة نحو إعادة التواصل تُعد إنجازًا في حد ذاتها.

أما في قضاء البعا، حيث لا يُقبل عادةً وجود النساء في الفضاء العام، فقد نجحت مجموعة من عضوات فرق السلام النسائية في المناصرة لافتتاح مركز شرطة مجتمعية في بلدتهن. ومنذ افتتاح المركز، لم يكن لدى الشرطة المجتمعية عدد كافٍ من الموظفين لتلبية جميع الاحتياجات. وفي ظل هذا النقص، تدخلت عضوات فريق السلام النسائي وبدأن بالتطوع لتسهيل استقبال الحالات ذات الصلة من النساء في المنطقة والاستجابة لها.

وعلى الرغم من أن نساء نينوى يواجهن صعوبات هيكلية متشابهة، إلا أن تجاربهن متنوعة بقدر تنوع النسيج الاجتماعي للمحافظة. فالعرب السنة والشيعية، والتركمان السنة والشيعية، والإيزيديون والمسيحيون وغيرهم جميعهم نجوا من حكم إحدى أكثر الجماعات وحشية في تاريخ المنطقة الحديث. وكل خطوة تخطوها هؤلاء الناجيات نحو المساهمة في التعافي الجماعي لمجتمعاتهن تعني تعزيزًا للصمود والوقاية من تكرار العنف.

الطريق إلى الأمام

رغم الجهود والخطوات الإيجابية الكبيرة التي تبذلها الحكومة العراقية والقيادات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الدولية، لمعالجة الاحتياجات المستمرة والاستفادة من إمكانات النساء في نينوى، لا يزال هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في العمل الجماعي. ويشمل ذلك ما يلي:

1. **توسيع نطاق الخدمات في المناطق الريفية** بطريقة تراعي احتياجات النساء والفتيات، مثل وحدات الصحة والمساعدة القانونية المتنقلة، وزيادة عدد المعلمات والفصول المنفصلة لتقليل تسرب الفتيات من التعليم. ويجب أن يُستكمل ذلك بالاستثمار في وسائل نقل عامة آمنة وميسورة التكلفة تمكّن النساء من الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية وفرص سبل العيش.

2. **توسيع الخدمات المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات النساء**، بما في ذلك الدعم النفسي للناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وبرامج التدريب المهني وسبل العيش للنساء ذوات التعليم المحدود وللأسر التي تعيلها نساء، بالإضافة إلى تدابير الحماية الاجتماعية المستهدفة (نقدية، إعانات، مساعدات غذائية).

3. **تقديم دعم نفسي متناسب مع حجم الصدمة وتعقيدها للناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع** وعائلاتهن. حيث يجب أن تكون طبيعة الفئات التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد النساء الإيزيديات وجماعات أخرى محورًا رئيسيًا في تصميم وتنفيذ دعم نفسي فعّال، بطريقة تراعي السياق وتستند إلى الفهم العميق للصدمة، بما يمكن الناجيات من استساب مهارات تساعدهن على التعايش مع ما يذكرهن بشكل مستمر بتجاربهن وصدماتهن.

4. **زيادة الدعم للمبادرات المحلية التي تقودها نساء**، والتي تعزز أصواتهن في الوقاية من النزاع والوساطة. والهدف هنا ليس فقط زيادة التمثيل العددي للنساء في هياكل صنع القرار وبناء السلام، بل الاعتراف أيضًا بتأثيرهن غير الرسمي ودمجه، من خلال ما يسمى بـ"القوة الناعمة"، في جهود السلام والمصالحة المحلية.

5. **الاستفادة من إمكانات نساء نينوى** لجعل أجهزة إنفاذ القانون أكثر شمولاً، من خلال زيادة توظيف وتدريب ونشر عناصر الشرطة النسائية والأمن من النساء في نينوى، ويمكن أن يُستكمل ذلك بتحسين سبل وصول النساء والفتيات إلى مؤسسات إنفاذ القانون والقضاء.

6. **تسريع عمليات العدالة الانتقالية القائمة**، مع إعطاء الأولوية للمبادرات المجتمعية المعنية بالتعافي، وإيلاء اهتمام خاص لوجهات نظر النساء. ويشمل ذلك التسريع في تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات، وتوسيع نطاقه ليشمل ناجيات أخريات من جرائم داعش، وضمان التعامل الكريم مع المقابر الجماعية، وتوسيع نطاق عمل برامج جبر الضرر أو التعويضات والتخليد (حفظ الذاكرة)، وضمان مشاركة النساء في عمليات كشف الحقيقة.